ممارسة توزيع الميراث قبل موت المورِث على نظرية حكم الإسلام: دراسة حالة في قرية مانجونساري، منطقة ساوانجان، مدينة ماجيلانج

محمد غزالي
ghozali@unida.gontor.ac.id
محمد إرحم فردوس
irkham.firdaus@unida.gontor.ac.id
بحر العلوم
bahrululum@unida.gontor.ac.id
أكبر مولانا إرشادي
akbarmaulanairsyadi@gmail.com
كلية الشريعة، جامعة دار السلام كونتور

ملخص البحث

تأثر قانون الميراث قبل الإسلام بشدة بالنظام الاجتماعي الذي اعتمده المجتمع الحالي، وكانت عملية تحويل الأصول هذه من المتوفى إلى الأحياء التي تنظمها الشريعة الإسلامية كقانون للإرث أو علم الفرائض. في فهم سكان قرية مانجونساري، فهمون أن تقسيم الميراث يتم قبل وفاة المورث ، بصرف النظر عن ذلك، يستخدمون نظام القرابة في توزيع ميراثهم حتى لا يكون هناك نزاع بين الورثة. الغرض من هذا البحث هو معرفة ممارسة توزيع الميراث قبل موت المورث التي تحدث في قرية مانجونساري ومعرفة كيف كان توزيع الميراث قبل موت المورث في الشريعة الإسلامية في قرية مانجونساري. تستخدم هذه الدراسة طرق البحث الميداني النوعية. ومن نتائج هذا البحث هي أن التوزيع الميراث قبل موت المورِث التي حدثت في قرية مانجونساري، لايتوافق مع حكم الإسلام، لأن توزيع

الميراث في الإسلام تتم بعد موت المورِث كذلك أن نظام القرابة في توزيع الميراث على الوارث غير موجود في الشريعة الإسلامية لأن توزيع الورثة ينظمه في حكم الإسلام.

الكلمة الرئيسية: المواريث ، تقسيم الميراث قبل موت المورث

خلفية البحث

كل انسان يختبر الولادة والموت. إن لحدث ولادة شخص ما، بالطبع، عواقب قانونية، مثل ظهور العلاقات القانونية مع المجتمع المحيط، وظهور الحقوق والتزامات عليه. سيكون لحالة الوفاة أيضًا العواقب القانونية على الأشخاص الآخرين، خاصةً على الأسرة وبعض الأطراف الذين لديهم علاقة بالشخص أثناء حياته.

في حالة وفاة شخص، من حيث المبدأ، لا تنتقل جميع التزامات الفرد إلى طرف آخر، باستثناء الديون التي، إذا كانت لا تزال قائمة، سيحل الورثة محلها. أما بالنسبة لممتلكات المتوفى، فيتم نقلها إلى جهات أخرى لا تزال على قيد الحياة، أي إلى الأشخاص الذين تم تحديدهم كمستلمين. تنظم الشريعة الإسلامية عملية تحويل الأصول من الأموات إلى الأحياء مثل قانون الميراث / علم الفرائض.[1]

فيما يتعلق بتوزيع هذا الميراث، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قومه بإجراء التوزيع وفقًا للأحكام التي تم تدريسها وتوضيحها في القرآن في سورة النساء الآية ٧. بالإضافة إلى سورة النساء الآية ٧ ، فإن الآيات التي تشرح الميراث موجودة في الآية ١١ ، الآية ١٢ والآية ١٧٦.[2] من خلال فهم سكان قرية مانجونساري، يفهمون أن توزيع الميراث قبل وفاة صاحب التركة. لذلك يفترضون أنهم قد حصلوا على الميراث.

---

[1] Mariyah, *"Kesadaran Hukum Masyarakat Terhadap Hukum Waris"*, Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah, Program Studi Ahwal Al-sakhshiyah, 2008, h.8-9

[2] Otje Salman dan Mustofa Haffas, *Hukum Waris Islam*, Bandung, Pt. Refika Aditama, Cetakan Keempat, 2020, h-7

ومنهم من لا يقسّم بعد وفاة المورث خوفا من الخلافات التي تنشأ بين الأسرة (الوارث), في تطورها حيث يميل مجتمع مانغونساري حاليًا إلى توزيع الميراث بينما لا يزال المورث على قيد الحياة ، حتى يتمكن الوارث من امتلاكها مباشرة والعناية بالممتلكات التي هي الآن ملكه. يمكن أن تمنع هذه الطريقة النزاعات بين العائلات (الورثة) وفقًا لمجتمع مانغونساري.

بصرف النظر عن ذلك، هناك أيضًا من يستخدم اتفاقًا بين الوارثين وفقًا لأجزاء كل منهم باستخدام نظام الأسرة، وهناك أيضًا من يعطي الأولوية للبنات في توزيع ميراثهم لأن هؤلاء البنات ربّين بوالديهن، وأيضًا لا يزال البعض منهم يستخدم القانون العرفي الذي نفذه أسلافهم في العصور القديمة، وكذلك الانقسامات المختلفة التي تحدث في مجتمع مانغونساري اليوم.

تعريف الميراث

الميراث، والإرث بمعنى واحد، وهو لغة: البقاء، وانتقال الشئ من قوم إلى قوم آخرين، وهو مصدر ورث الشئ وراثة، وميراثاً، وإرثاً ويستعمل الإرث بمعنى الموروث، والتراث، وهو لغة: الأصل والبقية، والإرث شرعاً: حقا قابل للتجزي يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك، لقرابة بينهما، أو نحوها: كالزوجية والولاء.[٣]

تعريف الميراث بأنه انتقال الشيء من شخص إلى آخر سواء أكان هذا الشيء حسيًا أو معنويًا -يقال ورث فلان المال وورث المجد- ويراد بالميراث هنا انتقال المال من الميت إلى ورثته. وقد حددت الشريعة الإسلامية نظامًا دقيقًا للميراث يتضمن مجموعة

---

[٣]الدكتور مُصطفى الخِنْا ، الدكتور مُصطفى البُغا ، علي الشّرْبجي ، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، ص ٧٥.

من المعايير والقواعد والضوابط والأسس الثابتة تبين كيفية توزيع الميراث بين الورثة. ويقوم النظام الإسلامي في الميراث على مجموعة من المبادئ العامة.[٤] الميراث يقتضي وجود ثلاثة أشياء:[٥]

١. الوارث: وهو الذي ينتمي إلى الميت بسبب من أسباب الميراث.
٢. المورث: وهو الميت حقيقة أو حكما مثل المفقود الذي حكم بموته.
٣. الموروث: ويسمى تركة وميراثا. وهو المال أو الحق المنقول من المورث إلى الوارث.

فإذا فقد ركن من هذه الأركان انتفى الإرث؛ لأن الإرث عبارة عن استحقاق شخص مال شخص آخر بفرض أو عصوبة أو رحم، فإذا فقد واحد منها فقد الإرث.[٦] الشروط التي يجب توافرها في الإرث هي كالتالي:[٧]

١. موت المورث حقيقة أموته حكما كأن يحكم القاضي بموت المفقود فهذا الحكم يجعله كمن مات حقيقة، أو موته تقديرا، كأن يعتدي شخص على امرأة حامل بالضرب فتسقط جنينا ميتا فتقدر حياة هذا السقط وان لم تتحقق بعد.
٢. حياة الوارث بعد موت المورث ولو حكما، كالحمل، فإنه حي في الحكم ليس إلا لجواز أن يكون الروح لم ينفخ فيه بعد. فإذا لم تعلم حياة الوارث بعد موت المورث كالغرق

---

[٤]نبيل السمالوطي ، بناء المجتمع الإسلامي ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨م ، ص. ٢٢٨.

[٥]سيد سابق ، فقه السنة ، بيروت لبنان ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٣١ ، ص. ٦٠٦.

[٦]وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، *الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها)*، سوريَّة — دمشق، الناشر دار الفكر، الطبعة: الرَّابعة المنقَّحة المعدَّلة بالنِّسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة)، ١٤٣٣، ص. ٧٧٠٣

[٧]سيد سابق ، فقه السنة، ص. ٦٠٧.

والحرق والهدمي فإنه لا توارث بينهم إذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضا ويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء.

٣. ألا يوجد مانع من موانع الارث الاتية: موانع الارث: - الممنوع من الارث هو الشخص الذي توفر له سبب الارث ولكنه اتصف بصفة سلبت عنه.

يجب أن تتحقق وفاة المورِث. يسمى الشخص مورِثا إذا مات. معناه أنه إذا أعطى أحدهم ملكية لوارثه وهو حي فهو ليس ميراثاً. يجب أن تتحقق حياة الوارث على الإطلاق. يرث الوارث إذا كان الحياة و عند وفاة المورِث. وقد تنشأ المشاكل المتعلقة بذلك ، بما في ذلك الأطفال في الرحم، والموت معًا، والأطفال بالتبني، وما أشبه ذلك.[٨]**توزيع الميراث قبل موت المورِث على نظرية حكم الإسلام**

في فهم بعض أهل مانغونساري أن الميراث يتم تقسيمها قبل وفاة المورث، فإن هذا بالتأكيد لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية الحالية، لأن قانون الميراث الإسلامي يوضح أن نقل الميراث لا يتم إلا بعد وفاة المورث.[٩]بصرف النظر عن ذلك ، فهم لا يعرفون ماهو الميراث في الشريعة الإسلامية ، وما يعرفونه هو الميراث من القانون العرفي أو العادات التي غالبًا ما يتم تنفيذها بين مجتمع مانجونساري.

كما هو الحال في هذه الدراسة، أي مجتمع مانجونساري، في توزيع ميراثهم، لا يستخدمون الأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية، لكنهم لا يزالون يستخدمون الأحكام العرفية ذات الصلة التي تنطبق في عائلاتهم. أي أن مجتمع مانجونساري يميل أكثر إلى استخدام المداولات أو القرابة في حل المشكلات المتعلقة بالميراث.[١٠]

---

[8] Otje Salman dan Mustofa Haffas, *Hukum Waris Islam*, 2020, h-7

[٩]الدكتور مُصطفى الخِنْا ، الدكتور مُصطفى البُغا ، علي الشّرْبجي ، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، ص ٧٥.

[10] Amir Syarifudin, *Hukum Kewarisan Islam*, Jakarta, Kencana, 2012, h. 30.

الآلية الأولى لتوزيع التركة التي تحدث في مجتمع مانجونساري هي أن مجتمع مانجونساري لا يوزع الميراث على الوارثين وفقًا لقانون الميراث الإسلامي، وبشكل أكثر دقة يقسمونها على أساس نظام القرابة، أي من خلال النظر إلى من يعيش في التركة أو من ساهم كثيرًا في دعم الأسرة. بالطبع هذا لا يتوافق مع قانون الميراث الإسلامي الحالي، لأن الشريعة الإسلامية حددت نصيب الورثة لكل منهم كما هو موصوف في سورة النساء الآيات ١١-١٢، كما تم تخصيص فئاتهم للوارثين في الرسالة.[11]

نتيجة البحث

بناءً على نتائج بحث المؤلف الذي تم إجراؤه في قرية مانجونساري ماجيلانج فيما يتعلق بممارسة توزيع الميراث ، يمكن للكاتب في نهاية هذه الأطروحة أن يستنبط. ممارسة توزيع الميراث الذي حدث في مانغونساري قبل موت المورث, بالطبع لم يكن وفقا للشريعة الإسلامية الحالية, لأن في الشريعة الإسلامية لم يتم تنفيذ الميراث إلا بعد وفاة المورث. بالإضافة إلى أن نظام القرابة في توزيع الميراث على الوارث غير موجود في الشريعة الإسلامية لأن توزيع الورثة ينظمه في شريعة الإسلام. تم إعداد هذه الورقة بكل جهود المؤلف، ويدرك المؤلف أوجه القصور في الكتابة نتيجة رؤية المؤلف المحدودة، خاصة من حيث المنهجية والجوانب اللغوية. الأمل الأخير هو أن هذه الورقة يمكن أن تقدم فوائد للكتاب والمجتمع بشكل عام، والحصول على بركة الله سبحانه وتعالى.

قائمة المصادر

[11]Mohammad Ghazali, *Pandangan Para Ulama Madzhab Terhadap Hak Waris Orang yang Hilang*, h. 36

الخِنْا، مُصطفى البُغا، الدكتور مُصطفى علي الشّرْبجي.١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م. **الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى**. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع .دمشق،الطبعة: الرابعة.

الزُّحَيْلِيّ، وَهْبَة بن مصطفى. ١٤٣٣. **الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ** (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها). سوريَّة – دمشق. الناشر دار الفكر. الطبعة: الرَّابعة المنقَّحة المعدَّلة بالنِّسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).

سابق، سيد١٤٣١. **فقه السنة**. بيروت لبنان. دار الكتاب العربي. الطبعة الثالثة

السمالوطي، نبيل. ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. **بناء المجتمع الإسلامي**. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الثالثة..

Ghazali, Mohammad. 2017. *Pandangan Para Ulama Madzhab Terhadap Hak Waris Orang yang Hilang.* Ponorogo. Unida Gontor Press. Cetakan Pertama.

Mariyah. 2008. *"Kesadaran Hukum Masyarakat Terhadap Hukum Waris".* Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah. Program Studi Ahwal Al-sakhshiyah.

Salman, Otje dan Haffas, Mustofa. 2020. *Hukum Waris Islam.* Bandung. PT. Refika Aditama. Cetakan Keempat.

Syarifudin, Amir. 2012.*Hukum Kewarisan Islam*. Jakarta. Kencana